Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 5, 2026, 8999

Deanship of Scientific Research

Marital Compatibility and its Relationship to Marital Variables: A Sociological Study on Married Libyan Women in Tripoli

***Suad Ali Alishteewi*[1], *Mona Izzat Seine*[2]*, *Rania Ahmad Jaber*[2]

[1] Department of Sociology, School of Arts, The University of libya, sirt, libya.

[2]Department of Sociology, School of Arts, the University of Jordan, Amman, Jordan.

Received: 11/9/2024
Revised: 4/10/2024 3
Accepted: 24/11/2024
Published online: 1/12/2025

* *Corresponding author:*
m.seine@ju.edu.jo

Citation: Dhu, S. A. A., Seine, M. I., & Jaber, R. A. Marital Compatibility and its Relationship to Marital Variables: A Sociological Study on Married Libyan Women in Tripoli . *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(5), 8999. https://doi.org/10.35516/Hum.2026.8999

Abstract

Objectives: The study aims to identify the dimensions of marital adjustment among Libyan wives in the city of Tripoli and to examine whether marital adjustment is influenced by the following variables: type of family, type of marriage, age difference between spouses, duration of marriage, and criteria for spouse selection.

Method: The study employed a social survey method using an available sample of 315 Libyan wives aged 18 years and older residing in the Andalus neighborhood of Tripoli.

Findings: The study found that the social dimension of marital adjustment ranked highest among Libyan wives in Tripoli (mean: 3.60), followed by emotional (3.44) and economic (3.06) dimensions. Significant differences in the social dimension favored nuclear families and traditional marriages. While the emotional dimension showed no differences by marriage type, it varied with age differences (5–10 years), shorter marriages (under 5 years), and spouse selection based on personality traits. The economic dimension showed no significant differences.

Conclusion: Despite the challenges and societal changes faced by Libyan society, Libyan wives in Tripoli's families continue to experience relatively consistent levels of marital adjustment across its various dimensions. This reflects positively on family unity and cohesion in addressing these challenges. The findings call for efforts by family-related entities to enhance and build on this cohesion to safeguard Libyan society and ensure its security and stability.

Keywords: Marital compatibility; Libyan family; dimensions of marital compatibility; tripoli

التو افق الزواجي وعلاقته بالمتغيرات الزواجية: دراسة سوسيولوجية على النساء الليبيات المتزوجات في مدنية طر ابلس

***سعاد علي الشتوي ضو*[1]، *منى عزت أحمد السين*[2]*، *رانيه أحمد جبر*[2]**

[1] قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة سرت، سرت، ليبيا.

[2] قسم علم الاجتماع،كلية الآداب، الجامعة الأدنية، عمان، الأردن.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة التعرف إلى أبعاد التوافق الزواجي لدى الزوجات الليبيات في مدينة طرابلس، وفيما إذا كان التوافق الزواجي يتأثر بالمتغيرات التالية: نوع الأسرة، نوع الزواج، الفارق العمري بين الزوجين، مدة الزواج ومعايير اختيار الزوج.

المنهجية: استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة المتاحة على 315 من الزوجات الليبيات ضمن الفئة العمرية 18 سنة فأكثر في مدينة طرابلس (محلّة حيّ الأندلس).

النتائج: أظهرت النتائج أن التوافق الزواجي في بعده الاجتماعي جاء في المرتبة الأولى لدى الزوجات الليبيات في مدينة طرابلس بمتوسط حسابي 3.60، تلاه البعدين العاطفي ثم الاقتصادي بمتوسط حسابي 3.44، 3.06 على التوالي. هناك فروق ذات دلالة احصائية بين التوافق الزواجي في بعده الاجتماعي لمتغيري نوع الأسرة ونوع الزواج لصالح الأسرة النواة والزواج التقليدي. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي للزوجات الليبيات ببعده العاطفي حسب نوع الزواج سواء كان تقليديًا أم شخصيًا. وتوجد فروق ذات دلالة احصائية في البعد العاطفي للتوافق الزواجي للمتغيرات التالية: الفارق العمري بين الزوجين، مدة الزواج ومعايير اختيار الزوج حيث جاءت الفروق لصالح كلٍ من: الفارق العمري المتوسط (5-10) سنوات، الزوجات اللواتي مضى على زواجهن أقل من 5 سنوات، والزوجات اللواتي اخترنّ أزواجهنّ وفق معيار السمات الشخصية. أما فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي للتوافق الزواجي فقد تبيّن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأيٍ من متغيرات الدراسة.

الخلاصة: بالرّغم من التحديات التي يواجهها المجتمع الليبي والتغيرات التي ألمّت به ما زالت الزوجات الليبيات في الأسرة الليبية في مدينة طرابلس يعشنَ درجات متقاربة من التوافق الزواجي في مختلف أبعاده مما ينعكس إيجابًا على وحدة الأسرة وتماسكها في مواجهة تلك التحديات. وهذا يتطلب من الجهات التي تعنى بشؤون الأسرة تعزيزهذا التماسك والبناء عليه لحماية المجتمع الليبي وضمان أمنه واستقراره.

الكلمات الدالة: التوافق الزواجي، الأسرة الليبية، أبعاد التوافق الزواجي، طرابلس.

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة ومشكلة الدراسة:

تعد الأسرة الليبية وحدة محورية في المجتمع الليبي ونظام دعم ومساندة عاطفية واجتماعية ومالية لأعضائها، وتميزت تاريخيًا بقوة روابطها القرابية وسلطتها الأبوية وبنائها الممتد والمعروف باسم "الحمامات" التي تحوي أجيالاً متعددة مع الحفاظ والتمسك بالتقاليد الثقافية والاجتماعية (Abdulmajid، 2019) إلا أن الأحداث والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مر بها المجتمع الليبي خلال العقود الماضية؛ من ثروة نفطية وعوامل التحديث والتنمية وأحداث الربيع العربي التي شهدها عام 2011 والحرب الأهلية، قد ألقت بظلالها على نظمه الاجتماعية ومؤسساته وأحدثت فيها العديد من التغيرات على مستوى الأبنية والوظائف (محمد، 2018).

فقد واجهت الأسر تحديات الحفاظ على ديناميتها وهياكلها وأدوارها التقليدية بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي أحدثت تأثيرات واضحة على رفاهها واستقرارها (Eljarh, 2016)، وتعرضت للتشتت والعنف والاضطرابات والتقسيم على أسس سياسية وأُلحق بها العديد من الخسائر الاجتماعية والنفسية بسبب النزوح وعدم الاستقرار السياسي (McQuinn, 2017).

وبالرّغم من تلك التحديات فقد تطورت الأدوار التقليدية للجنسين، لا سيما في المناطق الحضرية وبين الأجيال الشابة وزادت مشاركة المرأة في التعليم والقوى العاملة (Khader, 2015). وغالبًا ما تعمل الأسرة الليبية كنّظام دعم للأزواج قبل الزواج وبعده (Eljarh, 2016) مما يساعد في التغلب على تحديات الحياة الأسرية ويخفف من وطأة النزاعات الزوجية، وتعد موافقة الأسرة أمراً بالغ الأهمية في الزواج حيث يشارك الأباء وأفراد الأسرة الممتدة في عملية الزواج مع الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى كالوضع الاجتماعي للزوجين والانتماءات القبلية والتوافق بينهما.

وتعد سلوكيات الزوجين المتوافقين زواجياً مقبولة لدى الزوجين بحيث يقوم كل منهما بواجباته تجاه الآخر ويحرص على إشباع حاجاته عاطفيًا وجنسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، بما ينعكس ايجاباً على الحياة الزوجية وكيان الأسرة واستقرارها (الكراتي، 2018). ويعد التوافق بين الزوجين مظهرًا من مظاهر النضج الانفعالي الذي يسهم في تحقيق التوازن بين العقل والعاطفة ويخفف من ضغوطات الحياة وتقلباتها (مناني و ونوغي، 2013) وهو نتيجة ايجابية للتواصل الفعال والسليم بين الزوجين (Smith, Adams, & Davis, 2018) حيث أن الأزواج غير المتوافقين غالبًا ما يفشلون في مواجهة المشكلات والصعوبات التي تعترض حياتهم الزوجية والأسرية وتهددها بالتفكك أوالطلاق (وزين و عربي، 2023)، في حين أن الأزواج الذين لديهم مستوى أعلى من التوافق الزواجي يكونون أكثر رضى عن زواجهم بمرور الوقت (Johnson & Bradbury, 2020) وعلى الرّغم من أهمية التوافق الزواجي باعتباره عاملاً حاسماً في الحياة الزوجية واستمراريتها على المدى الطويل إلا أن هناك من يشير إلى أهمية وجود عوامل أخرى كالقيم والأهداف المشتركة بين الزوجين والتي تلعب أدوارًا هامة في تحقيق التوافق الزواجي (Jones & Lee, 2019) .

وتتعدد أبعاد التوافق الزواجي، ويختلف مدى ارتباطها ببعض المتغيرات المتعلقة بجوانب العلاقة الزوجية والأسرية بشكل عام وفي المجتمع الليبي بشكل خاص، وثمّة حاجة لمعرفة العديد من القضايا والخوض فيها للوصول إلى فهم أعمق حول علاقة التوافق الزواجي بأنماط الاتصال بين الزوجين على سبيل المثال، ومدى قدرتهم على حل النزاعات بشكل فعال ودوره أيضًا في التنبؤ بالاستقرار الزواجي والرفاهية على المدى البعيد. وعليه فإن مشكلة الدراسة تأتي من محاولتها **الكشف عن ماهية العلاقة بين أبعاد التو افق الزواجي وعدد من المتغيرات الزواجية لدى الأسرة الليبية في مدينة طر ابلس من وجهة نظر الزوجات**، كنّقطة بداية يمكنّ البناء عليها مستقبلاً في فهم الأبعاد المختلفة للعلاقة الزوجية بمختلف مكنّوناتها لدى الأسرة الليبية؛ حيث تسعى الدراسة الحالية التعرف إلى أي أبعاد التوافق الزواجي الأكثر شيوعاً بين الزوجات الليبيات:(البعد الاجتماعي، البعد العاطفي، والبعد الاقتصادي) في الأسرة الليبية وعلاقة هذه الأبعاد بعدد من المتغيرات الزواجية (نوع الأسرة، نوع الزواج، الفارق العمري بين الزوجين، مدة الزواج ومعايير اختيار الزوج) كمحاولة لفهم أعمق لموضوع التوافق الزواجي.

وفي ضوء ما سبق تحاول الدراسة الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ما طبيعة أبعاد التوافق الزواجي السائدة بين الزوجات الليبيات في مدينة طرابلس؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد التوافق الزواجي لدى الزوجات الليبيات تعزى لكل من المتغيرات التالية:(نوع الأسرة، نوع الزواج، الفارق العمري بين الزوجين، مدة الزواج، ومعايير اختيار الزوج)؟

وتبرز أهمية هذه الدراسة من أهميتها النظرية والتي تمثل إضافة علمية ومعرفية حديثة حول موضوع التوافق الزواجي في الأسرة الليبية خاصة في ظل قلّة الدراسات العلمية حول الأسرة الليبية وطبيعة علاقاتها نتيجة للظروف والأوضاع التي عايشها المجتمع الليبي منذ أحداث الربيع العربي. كما تتبدى أهميتها العملية من محاولتها الخروج بنتائج وتوصيات يمكنها المساهمة في توجيه صانعي السياسات الاجتماعية والجهات المعنية بقضايا الأسرة نحو تطوير تدخلات وبرامج للمتزوجين والمقبلين على الزواج للحد من اضطراب العلاقات الزواجية وتحقيق مستوى أفضل من التوافق فيما بينهم، وتعزيز الاستقرار الزواجي في ضوء الفهم المعمق لطبيعة العلاقة بين التوافق الزواجي ومتغيرات العلاقة الزواجية.

التعريفات الإجرائية:

التوافق الزواجي: تحقيق أكبر قدر من التفاهم والانسجام في الأبعاد الاجتماعية ، والعاطفية، والاقتصادية بين الزوجين بما يكفل الرضا واستمرارية الحياة الزوجية بينهما.

الأسرة الليبية: الأسرة النواة أو الممتدة التي تعيش في مدينة طرابلس في المجتمع الليبي في محلّة حي الأندلس ويغلب عليها الطابع الحضري.

أبعاد التوافق الزواجي: تشمل الجوانب المختلفة والمؤثرة إيجابًا أو سلبًا في الحياة الزوجية من الناحية الاجتماعية، والعاطفية، والناحية الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: الانسجام والتقارب بين الزوجين من الناحية الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية بينهما، والتفاهم، والتشابه، والتشارك، والاتفاق.

البعد العاطفي: الانسجام والتقارب العاطفي بين الزوجين المتمثلّ بالشعور بالراحة النفسية، والرضا المتبادل، والمحبة، وتبادل مشاعر الحب.

البعد الاقتصادي: الاتفاق بين الزوجين على تلبية الاحتياجات المادية وإدارة الموارد المالية للأسرة، والتخطيط ، والنفقات، والادخار، بما يحقق قدرًا من الاشباع والرضا.

الدراسات السابقة

أولت الدراسات اهتمامًا كبيرًا لموضوع التوافق الزواجي كأحد القضايا الهامة التي تسهم في استقرار الزواج وتنعكس إيجاباُ على مؤسسة الأسرة، حيث تناولت معظم الدراسات العوامل والأسباب التي تسهم في تحقيقيه، والعقبات التي تعترضه والانعكاسات والآثار المترتبة عليه، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسات التي تناولت موضوع التوافق الزواجي من خلال علاقته بعدد من المتغيرات الاجتماعية.

تشير نتائج الدراسات التي تناولت علاقة التوافق الزواجي بمدة الزواج؛ إلى تأثر السعادة الزوجية وهي عامل حاسم في التوافق الزواجي بعوامل مختلفة مثل التواصل والتحفيز والتماسك والمرونة والسمات الاجتماعية الديموغرافية مثل العمر ومستوى التعليم ومدة الزواج (جان، 2016) (Abreu-Afonso, Ramos, Queriroz-Garcia, & leal, 2022)، وفي الزيجات طويلة الأمد حُددت العناصر الوقائية التي تساهم في الاستقرار الزواجي مثل الروحانية والدين، والالتزام، والعلاقات الجنسية، والتواصل، والأطفال، والحب والتعلّق، والحميمية، وأسلوب حل النزاعات (Karimi, Bakhtiyari, & Masjedi Arani, 2019; Johnson & Bradbury, 2020) علاوة على ذلك فإن الأزواج الذين تكون مدة زواجهم أكثر يحققون درجات أعلى في التوافق الزواجي ممن لديهم سنوات أقل (الحويلة، 2021؛ الليثي و الفقي، 2020)، في حين أشارت نتائج بعض الدراسات عدم وجود علاقة بين مدة الزواج والتوافق الزواجي (رحمين و بلمان ، 2023؛ بوكايس، 2023).

وعلى صعيد آخر، يعد اختيار الزوج المناسب أمرًا بالغ الأهمية في إقامة زواج ناجح ودائم ويحقق انسجامًا وتوافقًا بين الشركين (Mathew & Kumar, 2020)، وعلى نقيض ذلك أظهرت دراسة (بوكايس، 2023) عدم وجود اختلاف في درجات التوافق الزواجي وطريقة اختيار الزوج. كما يعد التوافق الديني والاخلاقي أحد أهم معايير اختيار الشريك في المجتمعات الإسلامية عموماً ويؤثر إيجابيًا في التوافق الزواجي حيث يعتبر الالتزام الديني منبئاً أساسيًا في عملية التوافق الزواجي، فكلما كان الازواج أكثر التزاماً بالدين أصبح التوافق أقوى والعكس صحيح (الميساوي، 2021)، بالإضافة إلى وجود معايير أخرى للاختيار مثل الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومستوى التعليم والعمر والقيم الشخصية.

وأظهرت الدراسة التي أجريت بين طلاب جامعة الأزد الإسلامية في ماليزيا وجود علاقات مهمة بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتعليم والعمر ومعايير اختيار الزوج ،وتحقيق مستوى جيد من التوافق بين الزوجين،(Mathew & Kumar, 2020) حيث يعد اختيار الشريك دون مراعاة التناغم في المستوى التعليمي من أحد عوامل إنخفاض مستوى التوافق الزواجي (صافي و جلطي، 2023).

ومن الجدير بالذكر يعد الاتصال بين الزوجين من العوامل التي تسهم في تحقيق التوافق الزواجي بينهما، حيث يسهم الاتصال الإيجابي في زيادة قدرة الزوجين على التعبير عن نفسهما بكل وضوح وصراحة دون الاحساس بالخوف أو تأنيب الضمير، مما يوثق علاقتهما العاطفية ويخفف من وطأة المشاكل. ويمتدّ التواصل بين الزوجين إلى المشاركة المتبادلة الوجدانية والفكرية والاجتماعية والترويحية، ويعد التواصل الزواجي من أهم المهارات الزواجية التي من شأنها تقوية الروابط بين الزوجين من خلال تقريب وجهات النظر حول القضايا المصيرية للأسرة وتقوية الروابط العاطفية بينهما بما يحقق التوافق الزواجي والأسري عمومًا، وأن الحوار بين الزوجين خصوصًا وبين جميع أفراد الأسرة (الأبناء) وهو الأسلوب الفعال في معالجة المشكلات الأسرية (حلوش، 2020؛ الهنائية، 2013؛ جان، 2016). وفيما يتعلق بالتوافق الزواجي وعملية اتخاد القرارات الأسرية فإنه يمكن التنبؤ بسهولة اتخاذ القرارات الأسرية مع زيادة مستوى التوافق الزواجي بين الزوجين (الحويلة، 2021).

وما يميز هذه الدراسة عن غيرها، أنها تعد دراسة استطلاعية لواقع التوافق الزواجي لدى الزوجات الليبيات في فترة يواجه فيها المجتمع الليبي العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وأنها دراسة تبحث فيما إذا ما زالت المتغيرات الزواجية التالية (نوع الأسرة، نوع الزواج، الفارق العمري بين الزوجن، مدة الزواج، ومعايير اختيار الزوج) تؤثر في التوافق الزواجي، في فترات غياب الأمن وانعدام الاستقرار، أملاً في البناء على نتائجها في المستقبل.

الإطار النظري:

مفهوم التو افق الزواجي:

يمثّل الدرجة التي يشترك بها الزوجان في القيم والأهداف والاهتمامات والاحتياجات العاطفية، مما يسهم في تكوين علاقة متناغمة بينهما، كما يشير إلى الانسجام والتواصل الفعّال، والدعم العاطفي وحل النزاعات مما يسهم في بناء علاقة متماسكة ومرضية (Gottman, 1999) وللتوافق الزواجي أبعاد عدة من أبرزها:

البعد الاجتماعي للتو افق الزواجي:

يرتبط التوافق الاجتماعي بين الزوجين بالتوافق الفكري أو الثقافي حيث يتشابه الزوجان في القيم والمعتقدات وفي أساليب حل المشكلات واتخاذ القرارات المختلفة التي تواجههما في الأسرة (سعدا و الخوري ، 2022). ويشير التوافق الزواجي في بعده الاجتماعي إلى تقارب الزوجين في المستويات الثقافية والاجتماعية، وقلّة الاختلاف بينهما. ويشير إلى تشابه الزوجين في الالتزام بقواعد المجتمع وقيمه الاجتماعية (سعدا و الخوري ، 2022) وإلى التواصل السليم بين الزوجين، في ضوء امتثال الطرفين بالأخلاقيات والمعايير وقواعد الضبط الاجتماعي (المجالي، 2022). ويتأثر التوافق الزواجي بدرجة اتفاق الزوجين على توزيع الأدوار داخل الأسرة ومنها؛ المتعلق باتفاقهما حول بقاء المرأة في المنزل كربة بيت، أو عملها خارج المنزل (سعدا و الخوري ، 2022)، والتنشئة الاجتماعية للزوجين؛ فكلما تشابهت خبراتهما السابقة فيما يتعلق بالقيم والعادات والاتجاهات كلما وصلا إلى قدر أكبر من التوافق الزواجي (علي و علي، 2017)، وقد يتأثر ذلك أيضًا بالعمر والفارق العمري بينهما، وبمدة الزواج وعوامل أخرى (سعدا و الخوري ، 2022). ويزيد التوافق في بعده الاجتماعي عندما تتشابه الطبقة والمجتمع لدى الزوجين، فعندما تتقارب المستويات الطبقية والثقافية وينتمي الزوجان إلى بيئة واحدة، يعيشان حياة أكثر سعادة (مناني و ونوغي، 2013).

البعد العاطفي للتو افق الزواجي:

يتحقق التوافق العاطفي بين الزوجين بوجود السكن والمودّة والحب مما يؤثر في وجود علاقة سعيدة مليئة بالتفاهم، ويقلل من الشقاق والصراع الزواجي، ويزيد من الحب والتعاطف بين الزوجين(الراشد ، 2016). ويقتضي التوافق الزواجي تقديم الدعم العاطفي والرعاية والتفهم والاحترام والإخلاص والتعبيرعن مشاعر الحب والاهتمام لكل من الزوج و الزوجة وإن كان الذكور يرتّبون هذه العوامل ضمن أولويات مختلفة عن أولويات الإناث (أبو فرحة ، 2018). وكلما زادت درجة التفاهم والحب بين الزوجين كلما انعكس ذلك على درجة الإشباع الجنسي للطرفين (الشريف، 2012) ومن فوائده أيضًا أنه يزيد من التفاهم بين الزوجين، كما ويزيد من الاحترام المتبادل ويقوي علاقة الحب بينهما (Nekoolaltak, Keshavarz, Simbar, Nazari , & Baghestani , 2019) ويزيد الوعي الإيجابي بالذات، ونضج الشخصية النفسي، وجمال صورة الجسد لدى الأزواج من هذا التوافق بشكل واضح (Ahmadnia, et al., 2023).

البعد الاقتصادي للتو افق الزواجي:

يشير إلى تفاهم الزوجين على إدارة الأمور المالية وأوجه الإنفاق، أو الاستثمار والتعامل مع الضغوطات المالية (مشعل، 2016). وتعتبر الأمور المالية مهمة جدًا في الحياة الأسرية حيث يتشاور الزوجان حول كيفية الإنفاق بما يتماشى مع مقدار الدخل الذي تحصل عليه الأسرة (علي و علي، 2017). ويرتبط التوافق الاقتصادي بمعرفة الزوجين للموارد المالية المتاحة لهما والتخطيط لحياتهما الزوجية وفقًا لذلك، والتوافق مع الوضع المادي الذي يعيشانه (الكباريتي ، 2019).

نظرية نسق الفعل الثنائي وعلاقته بالتو افق الزواجي

تقوم النظرية البنائيّة الوظيفيّة على فكرة أن المجتمع يتكون من عدة أجزاء، وكل جزء يتميز بخصائص معينة تتحدد بحسب ما يقدمه لخدمة الأجزاء الأخرى (نعيم،2017) وتتماسك الأجزاء فيما بينها وفقًا للاعتماد المتبادل والاتفاق على القيم والأخلاق والمعايير، وأن أي تغيّر يحدث في أي جزء من شأنه أن يحدث تغيرًا في بقية الأجزاء(Browne, 2020). فالوظيفة الاجتماعية Social Function بين أنصار هذه النظرية تتمثل في الدور الذي يسهم فيه الجزء في الكلّ. أما مفهوم البناء الاجتماعي Social Structure فيشير إلى العلاقات الموجودة بين الأجزاء والتي تشكل الكلّ الاجتماعي، وهذه العلاقات لا تتحقق إلا من خلال الأشخاص، الذين يشغلون مكانات اجتماعية ويقومون بأدوار متكاملة ومتّسقة (المعطي، 1981).

ويأتي المدخل النسقي ليضيف إلى البنائية الوظيفية ويؤكد أن الزواج نسق فرعي ضمن مجموعة من الأنساق الفرعية التي تشكل الأسرة: (النسق الزواجي، النسق الأبوي، النسق الأخوي والنسق القرابي) وينتمي إلى بيئة أوسع تشمل المجتمع بمختلف نظمه ومؤسساته. ويعد العالم تالكوت بارسونز Parsons أحد أهم المحدثين الذين أسهموا في تطور النظرية البنائية الوظيفية، فهو ينظر الى الفرد باعتباره فاعلاً اجتماعيًا، وينظر الى السلوك الاجتماعي باعتباره فعلاً اجتماعيًا، حيث تبدأ نظريته من تفاعل الفاعل الاجتماعي (الفرد) مع الآخرين من حوله، وهذا التفاعل يكون ملتزمًا بالتوقعات

الدورية (بالدور وتوقعاته) دون تفكير وتمعن، بالإضافة إلى التزامه بالضوابط الاخلاقية والعرفية والموجهات الثقافية (العمر، 2022)

وبالنسبة لنسق الفعل الاجتماعي لدى بارسونز فإنه يتكون من الأفراد وما يقوم بينهم من تفاعلات، ويعد مفهوما الدور والمكانة رئيسيين في عملية التفاعل الاجتماعي التي تعتبر أساسًا لبناء العلاقات بين الفاعلين في النسق، وفي نسق العلاقة تتحقق المشاركة participation عندما يقوم الفاعلون ضمن مكاناتهم (الوضع الذي يتحدد فيه الفرد بالنسبة للآخرين) بتأدية أدوارهم (التي تمثل الجانب العملي لمكاناتهم) (الحوراني، 2008).

ويحدث التفاعل داخل النسق الاجتماعي بين الأفراد الفاعلين لإشباع حاجاتهم Gratification ضمن موقف يتضمن ثلاثة طبقات: اجتماعية تتعلق بالفاعل (الآنا) والآخرين، وطبيعية تتعلق بالبيئة المحيطة، بالإضافة إلى الثقافية التي تشمل الرموز والمعتقدات والقيم. ويرتبط توجيه الفعل الاجتماعي بحافزية الفاعل لإشباع حاجاته أو لتجنب الحرمان في إطار الموقف الاجتماعي، بالإضافة إلى خبرة الفاعل Experience التي تمكّنه من إجراء حساباته في سياق الموقف، كما تعدّ التوقعات Expectations عاملاً مؤثرًا في خيارات الفاعل إذ يأخذ في الاعتبار ردود الفعل المُحتملة من الآخر، بحيث تصبح ردود الفعل متوقعة بمرور الوقت (الحوراني، 2008).

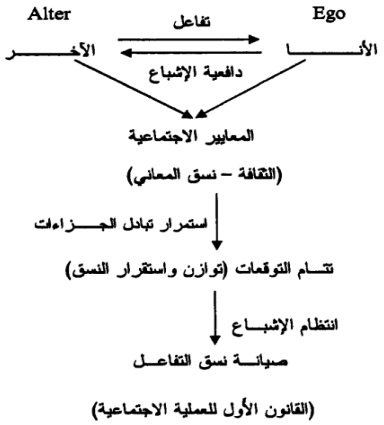

الشكل رقم (1) نسق التفاعل الثنائي (الحوراني، 2008)

ويعدّ النسق الزواجي نسقًا ثنائيًا للفعل الاجتماعي، وبإسقاط نسق التفاعل الثنائي _ كما في الشكل رقم (1)_ نجد أن النسق الزواجي يشمل مكانة الزوج ومكانة الزوجة وأدورهما وما يقوم بينهما من تفاعلات متبادلة، حيث أن التفاعل بين الزوجة وزوجها يقوم على فكرة أن كلاً منهما يشبع حاجات الآخر بصورة متكافئة ضمن المعايير والقيم الثقافية السائدة اجتماعيًا كالإشباعات العاطفية والجنسية والاجتماعية وتلبية احتياجاتهما المختلفة، مما يؤدي إلى اتساق التوقعات بينهما أي؛ يتوافق ويتكيف كل منهما مع توقعات الآخر بمرور الوقت، وهذا من شأنه أن يسهم في توازن واستقرار النسق الزواجي وتحقيق التوافق بين الزوجين؛ وهي الحالة الغالبة على طبيعة النسق. وعندما تتنظم الإشباعات وتأخذ شكلاً نمطيًا بمرور الوقت، تتحقق صيانة نسق الفعل وديمومته واستمراره، وهذا ما يسعى كلا الزوجين إلى تحقيقه بإعتباره القانون الأول للعملية الاجتماعية.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة أسلوب البحث الكمي باستخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة للإجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها.

مجتمع الدراسة

تألّف مجتمع الدراسة من الزوجات الليبيات ضمن الفئة العمرية 18 سنة فأكثر، في الأسر في مدينة طرابلس على محلّة حيّ الأندلس والبالغ عدد سكانها 410 ألف نسمة ويقدرعدد الأسر بحوالي 82 ألف أسرة ويتكون الحيّ من خمسة مناطق هي: قرقارش- المدينة السياحية - قُرجي - غوط الشعّال –السرّاج (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2024).

عينة الدراسة

لقد تم اعتماد أسلوب العينة المتاحة Convenience sampling لغياب وجود إطار موّثق لمجتمع الدراسة يمكن من خلاله سحب عينة عشوائية وتعذر الحصول على بيانات محدثة (بسبب الظروف والأوضاع السياسية القائمة في المجتمع الليبي)، حيث قام الباحثون بتوزيع 70 استبانة على كل حي من الأحياء التالية في مدينة طرابلس: (قرقارش- المدينة السياحية - قُرجي - غوط الشعّال –السرّاج) بمجموع عينة بلغ 350 باتّباع أسلوب العينة المتاحة، حيث تم توزيع الاستبانة على الزوجات اللواتي وافقن على تعبئتها واللواتي انطبقت عليهن الشروط التالية: (متزوجة، وفوق 18 سنة، وتحمل الجنسية

الليبية)، وبعد استبعاد الإستبانات غير المكتملة بلغ حجم العينة النهائي (315) زوجة ليبية.

ويبين والشكل رقم (2) خصائص الزوجات المستجيبات، حيث يُظهر الشكل أن الزوجات الليبيات ينتمين إلى الأسر النواة في مدينة طرابلس محلة حي الأندلس بنسبة 64.8%، وأن معظمهن تزوجن زواجًا تقليديًا بنسبة 56.2%. وكان الفارق العمري بينهن وبين أزواجهنّ في معظم الحالات أقل من 10 سنوات بنسبه 92.1%. وكانت صلة القرابة ثم الوضع الاقتصادي من أهم معايير اختيار الزوج بنسبة 63.5% و17.8% على التوالي. وتبيّن أن أكثر من نصف المستجيبات متزوجات منذ أقل من خمس سنوات بنسبة 68.9%.

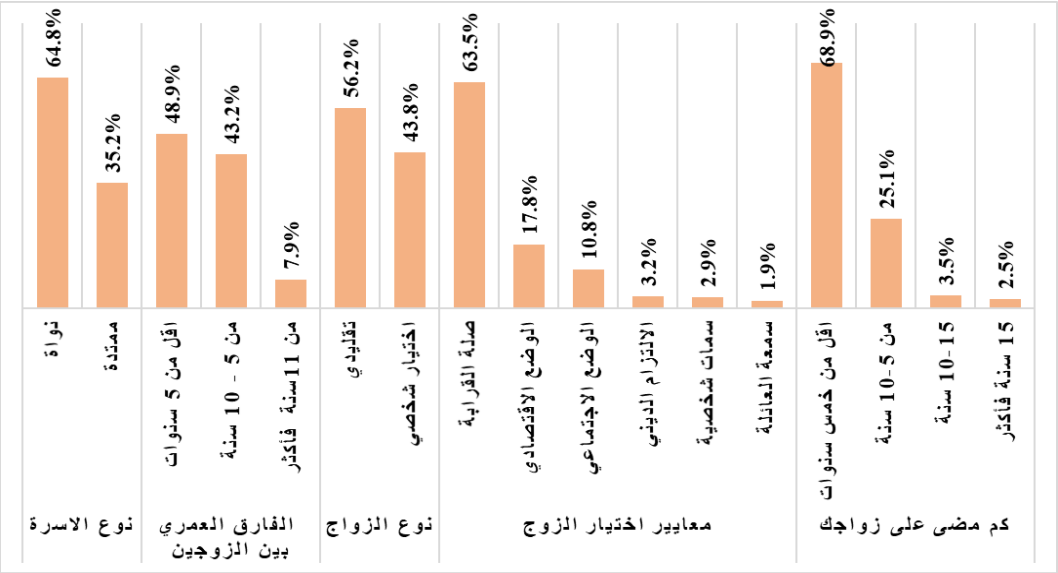

شكل رقم (2) خصائص الزوجات الليبيات في محلة حي الأندلس

أداة الدراسة:

استُخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات، وتم توزيع (350) إستبانة على الزوجات الليبيات في محلّة حيّ الأندلس في مدينة طرابلس، وتبيّن بعد تدقيقها صلاحية (315) منها للتحليل، بنسبة بلغت 90%. واشتملت الإستبانة على جزأين: الأول يتعلق بخصائص الزوجات الليبيات وعددها 5 خصائص (نوع الأسرة، نوع الزواج، الفارق العمري بين الزوجين، مدة الزواج ، معايير اختيار الزوج). والثاني يتعلق بأبعاد التوافق الزواجي وعددها 3 أبعاد: البعد الاجتماعي ويشتمل على (14) فقرة، ثم البعد العاطفي ويشتمل على (6) فقرات، وأخيرا البعد الاقتصادي ويتكون من (11) فقرة.

صدق وثبات أداة الدراسة:

الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم التأكد من صدق الإستبانة بصورتها الأولية بعرضها على (9) محكمين من ذوي الاختصاص في: الجامعة الأردنية (عمّان)، وأكاديمية الدراسات العليا (طرابلس)، والجامعة الأسمرية الإسلامية (زليتن- ليبيا) وتم الأخذ بالتعديلات والمقترحات المقدمة من طرفهم.

ثبات الأداة:

تم استخراج معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا "Cronbach's alpha"، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم 1: معاملات الثبات للاستبانة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

المجال	قيمة معامل الثبات
البعد الاجتماعي	0.708
البعد العاطفي	0.710
البعد الاقتصادي	0.728
الاستبانة الكلية	0.718

ويوضح الجدول أعلاه بأن قيم ثبات محاور الأداة تراوحت ما بين (0.708 -0.728) واما أداة الدراسة ككل فقد كان معامل الثبات لها (0.718) وهي معاملات ثبات مرتفعة وفقاً ل (Santos, J. Reynaldo A.,1999). وتدل مؤشرات كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha على تمتع أداة الدراسة بمعامل ثبات عالٍ وبقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة من حيث تحليل وتفسير نتائج الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

إجراءات تطبيق الدراسة:

تمّ مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، وإعداد أداة الدراسة، وعرضها على لجنة من المحكمين للحكم على الصدق الظاهري. ومن ثم تطبيق الأداة على عينة استطلاعية قوامها (30) زوجة لحساب الصدق والثبات. وبعد التأكد من الخصائص السيكومترية للأداة (الصدق والثبات)، تم اختيار العينة بأسلوب العينة المتاحة من مجتمع الدراسة، وجمع البيانات ومن ثم تحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

المعالجات الإحصائية:

1. استخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا "Cronbach's alpha" لقياس ثبات أداة الدراسة.
2. استخدام مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic) من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية.
3. اختبار (ت) T-Test للبحث في فروقات المتوسطات الحسابية المتعلقة بأبعاد التوافق الزواجي.
4. اختبار التباين الآحادي One-Way Anova لمعرفة الفروقات في المتغيرات المستقلة وأبعاد التوافق الزواجي.

عرض النتائج ومناقشتها

3. **السؤال الأول:** ما أبعاد التوافق الزواجي لدى الزوجات الليبيات في مدينة طرابلس؟

أظهرت النتائج أن البعد الاجتماعي كان أكثر أبعاد التوافق الزواجي لدى الزوجات الليبيات في محلة حيّ الأندلس في مدينة طرابلس بمتوسط حسابي 3.60، أما البعد العاطفي جاء في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.44، في حين أن البعد الاقتصادي جاء في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي 3.06

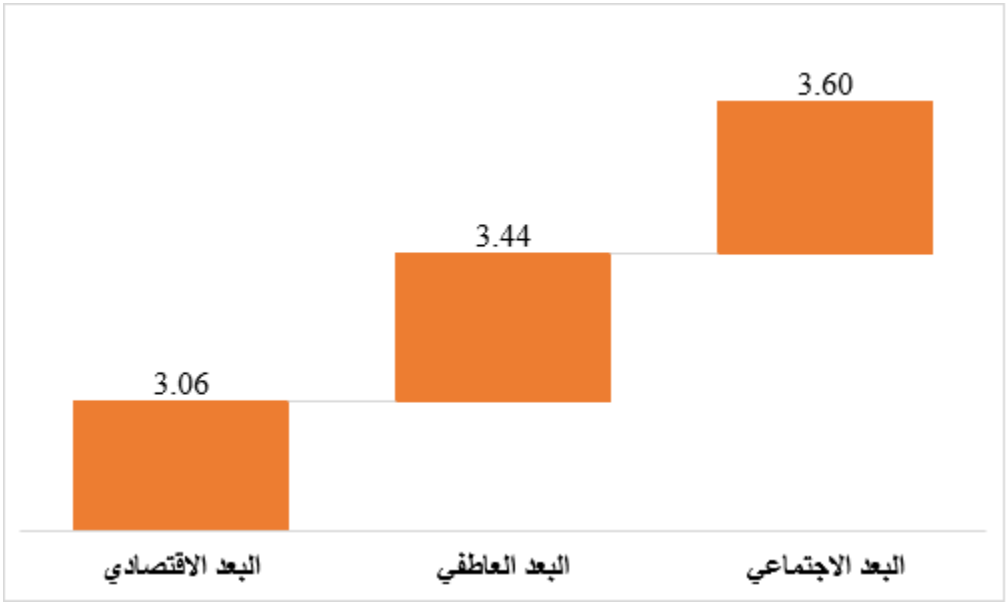

شكل رقم (3) المتوسطات الحسابية لأبعاد التو افق الزواجي

وجاءت نتائج أبعاد التوافق الزواجي كالتالي:

1. البعد الاجتماعي

تشير نتائج الجدول أدناه أن الغالبية العظمى من الزوجات الليبيات لديهنّ توافق اجتماعي مع أزواجهنّ يظهر من خلال التشارك في الحوار حول بعض القضايا العامة بنسبة (89%) وهي الأعلى، ثم احترام الأزواج لهنّ فيما يتعلق باختلاف الاهتمامات الاجتماعية بينهما بنسبة (85%) وتتفق هذه

النتيجة مع (الحويلة، 2021؛ حلوش، 2020؛ الهنائية، 2013؛ جان، 2016) حيث يزيد الاتصال بين الزوجين من القدرة على التعبير عن نفسهما بكل وضوح وصراحة. وكانت الزوجات أقل توافقًا مع أزواجهنّ بسبب تدخل الأهل في حياتهن الأسرية بنسبة (55.2%) ويعتبر ذلك أمرًا مقبولاً من الناحية الاجتماعية، ولكن ليس مرغوبًا فيه بين المستجيبات، ويعزى ذلك إلى أن الأسرة الليبية الممتدة غالبًا ما تسمح بتدخل الأهل في حياة الزوجين وقد يكون لذلك انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية كإثارة المشاكل والخلافات بينهما (Eljarh, 2016) .

جدول رقم (2) الوسط الحسابي والأهمية النسبية لفقرات البعد الاجتماعي للتو افق الزواجي مرتبة ترتيبًا تنازليًا

فقرات البعد الاجتماعي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
اتشارك مع زوجي في حوار بعض القضايا العامة	4.45	1.047	%89.0
يحترم شريكي اختلافي عنه في الاهتمامات الاجتماعية	4.28	1.235	%85.6
نتفق سويًا على أسلوب تربية الابناء والبنات في الأسرة	4.11	.694	%82.2
يؤدي زوجي واجباته نحو أسرتنا بمحبة	4.09	1.222	%81.8
أنا وزوجي متقاربين في القيم الاجتماعية	4.07	.674	%81.4
لا يحترم كل منا الاخر و لا يقدره	3.80	.901	%76.0
لدينا افكار متشابه اتجاه العديد من الأمور	3.77	.816	%75.4
تكثر المشاكل بيني وبين زوجي	3.39	1.177	%67.8
يخرج زوجي من المنزل بشكل متكرر	3.30	1.139	%66.0
نحرص على تعزيز المودة والألفة بيننا	3.19	1.235	%63.8
نتشارك سويًا في حضور المناسبات الاجتماعية (كالأفراح والأتراح)	3.16	1.267	%63.2
يحرص زوجي على منحي حقوق الزوجية بمحبة	3.10	1.447	%62.0
فكرت ولو لمرة في إنهاء حياتك الزوجية	2.93	1.219	%58.6
نتفق على عدم تدخل الأهل في حياتنا	2.76	1.258	%55.2

2. البعد العاطفي

يُظهر الجدول أدناه أن غالبية الزوجات الليبيات لديهن توافقًا عاطفيًا وأن الزواج يعد مصدرًا لراحتهن النفسية مع أزواجهنّ حيث بلغت النسبة (71.8%) وهي النسبة الأعلى، يليها حرص طرفي العلاقة على إسعاد بعضهما البعض بنسبة (69.4%) مما يسهم في توثيق العلاقة العاطفية بين الزوجين والتخفيف من وطأة الخلافات بينهما، ويتفق ذلك مع (جان، 2016؛ حلوش، 2020؛ الهنائية، 2013).

جدول رقم (3) الوسط الحسابي والأهمية النسبية لفقرات البعد العاطفي للتو افق الزواجي مرتبة ترتيبًا تنازليًا

فقرات البعد العاطفي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
الزواج مصدر لراحتي النفسية	3.59	.958	%71.8
يحرص كل منا على إسعاد الاخر ولو بأبسط الأمور	3.47	1.074	%69.4
معظم مشاكلنا الزوجية أساسها غياب المحبة والود فيما بيننا	3.43	1.045	%68.6
نتبادل مشاعر الحب والغزل فيما بيننا	3.40	1.128	%68.0
خيّب الزواج الكثير من توقعاتي	3.36	1.054	%67.2
مهما قدمت من جهد يشعرني شريكي بعدم الرضا والتقصير	3.36	1.047	%67.2

3. البعد الاقتصادي

أظهرت النتائج أن معظم الزوجات الليبيات ليس لديهن توافقًا اقتصاديًا مع الأزواج فيما يتعلق بحرية التصرف بدخلهن المادي، بنسبة (68.8%) وهي الأعلى، يليها أوجه الإنفاق بنسبة (68.6%) ويعتبرن أن أزواجهنّ يبالغون في الإنفاق على أمور غير ضرورية برأيهن، وتختلف هذه النتيجة مع (مشعل، 2016) من أن التوافق الاقتصادي يتطلب التفاهم على إدارة الأمور المالية وأوجه الإنفاق داخل الأسرة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار بعد الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا ولازالت مستمرة حتى العام 2024، مما قد يضطر الزوج إلى التصرف في مدخول زوجته لتغطيه المصروفات الأساسية للأسرة مما يوثر سلبًا على التوافق بينهما، وتتفق هذه النتيجة مع (الليثي و الفقي، 2020) في أن الزوجة تشعر

أحيانًا بعدم حرية التصرف في مدخولها المادي وأن المتحكم بالإنفاق هو الزوج. وتختلف هذه النتيجة مع (نعيم، 2017) التي أشارت إلى أنه كلما زاد المستوى الاقتصادي زاد معه التوافق الزواجي.

وأظهرت النتائج أن (63.2%) من الزوجات الليبيات متوافقات اقتصاديًا مع أزواجهنّ من حيث التخطيط سويًا لوضع ميزانية لنفقات الأسرة، وهي أقلّ نسبة، ويختلف ذلك مع (الكباريتي ، 2019) الذي يشير إلى أن تخطيط الزوجين لحياتهما الاقتصادية من أهم عناصر التوافق الاقتصادي.

جدول رقم (4) الوسط الحسابي والأهمية النسبية لفقرات البعد الاقتصادي للتو افق الزواجي مرتبة ترتيبًا تنازليًا

فقرات البعد الاقتصادي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
لا أشعر بحرية التصرف بدخلي المادى	3.44	1.025	%68.8
يبالغ زوجي في الإنفاق على بعض الأمور غير الضرورية	3.43	1.018	%68.6
أخفى عن زوجي بعض الأمور المالية الخاصة	3.43	.979	%68.6
ندّخر جزء من الدخل للمستقبل	3.38	.988	%67.6
نحرص سويًا على زيادة موارد الأسرة المادية	3.35	1.003	%67.0
نواجه العديد من المشاكل الزوجية بسبب أوضاعنا الاقتصادية	3.35	1.006	%67.0
لا يطلعنى زوجي على نفقاته المالية	3.35	1.008	%67.0
يجبرني زوجي على طلب المال منى لتلبية بعض الأمور الضرورية	3.33	1.033	%66.6
يزعجني إنفاق زوجي على أهله	3.27	1.076	%65.4
يتدخل زوجي في كيفية إنفاق على مشترياتي الشخصية	3.26	1.138	%65.2
نخطط سويًا لوضع ميزانية الأسرة وأوجه الإنفاق	3.16	1.121	%63.2

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أبعاد التوافق الزواجي لدى الزوجات الليبيات تعزى للمتغيرات التالية:(نوع الأسرة، نوع الزواج، الفارق العمري بين الزوجين ، مدة الزواج ، معايير اختيار الزوج)؟

وللإجابة عن هذا التساؤل فقد تم تقسيم المتغيرات كما يلي:

أولاً: نوع الأسرة ونوع الزواج

جدول رقم (5) نتائج اختبار(T) للعينتين المستقلتين لأبعاد التو افق الزواجي لدى الزوجات الليبيات في مدينة طر ابلس حسب نوع الأسرة ونوع الزواج.

أبعاد التو افق الزواجي	المتغير	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة	ملاحظات
نوع الأسرة								
البعد الاجتماعي	نواة	204	3.69	.424	4.822	313	*0.000	دال احصائيًا
	ممتدة	111	3.44	.464				
البعد العاطفي	نواة	204	3.38	.580	2.256	313	*0.025	دال احصائيًا
	ممتدة	111	3.53	.533				
البعد الاقتصادي	نواة	204	3.27	.498	3.277	313	*.001	دال احصائيًا
	ممتدة	111	3.47	.501				
أبعاد التو افق الزواجي	**نوع الزواج**							
البعد الاجتماعي	تقليدى	177	3.70	.473	4.443	313	*0.000	دال احصائيًا
	اختيار شخصي	138	3.47	.396				
البعد العاطفي	تقليدى	177	3.38	.590	1.862	313	.064	دال احصائيًا
	اختيار شخصي	138	3.50	.533				
البعد الاقتصادي	تقليدى	177	3.29	.470	2.141	313	*0.033	دال احصائيًا
	اختيار شخصي	138	3.41	.544				

*** دال احصائيًا**

يُظهر الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي ببعده الاجتماعي من حيث نوع الأسرة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لصالح الأسرة النواة، ويعزى ذلك لكون الأسرة النواة تتكون من جيلين فقط؛ مما يزيد من تماسكها وترابطها وسهولة الحوار بين أفرادها مقارنة بالأسرة الممتدة التي قد يصعب فيها الحوار ويتسع فيها الاختلاف بين الآباء والأجداد والأحفاد. ويظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي ببعده العاطفي والبعد الاقتصادي لصالح الأسرة الممتدة، ويمكن تفسير ذلك لما للأسرة الممتدة من دور واضح في تقديم مختلف أشكال الدعم النفسي والعاطفي والاقتصادي لأفرادها مما يسهم في شعورهم بالاستقرار والأمان.

وتُظهر النتائج أيضًا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي ببعده الاجتماعي من حيث نوع الزواج لصالح الزواج التقليديّ وذلك كونه زواجًا تُحدِد فيه أسرتا الزوجين معايير الاختيار الكفوء القائم على التقارب في الوضع الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي وعمر الزوجين. وأيضًا يظهر وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي ببعده الاقتصادي لصالح الاختيار الشخصي؛ حيث يزيد مستوى توافق الزوجين على كيفية إدارة الموارد الاقتصادية للأسرة وأوجه الإنفاق المختلفة عندما يكون هذا الشأن يتعلق بهما فقط. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التوافق الزواجي ببعده العاطفي حسب نوع الزواج تقليديًا كان أم شخصيًا حيث كان مستوى الدلالة (0.064) وهو أعلى من مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة (بوكايس ،2023) التى بينت عدم وجود فروق دالة احصائية بين التوافق الزواجي وطرق اختيار الأزواج.

ثانيًا: الفارق العمري بين الزوجين ومدة الزواج ومعايير اختيار الزوج.

جدول رقم (6) اختبار التباين الأحادي لأبعاد التو افق الزواجي لدى الزوجات الليبيات في مدينة طر ابلس حسب الفارق العمري بين الزوجين ومدة الزواج و معايير اختيار الزوج

أبعاد التو افق الزواجي	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
الفارق العمري						
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	9.175	2	4.587	25.792	**.000**
	داخل المجموعات	55.492	312	.178		
	المجموع	64.667	314			
البعد العاطفي	بين المجموعات	2.971	2	1.486	4.715	**.010**
	داخل المجموعات	98.301	312	.315		
	المجموع	101.272	314			
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	.065	2	.033	.126	.882
	داخل المجموعات	80.581	312	.258		
	المجموع	80.646	314			
أبعاد التو افق الزواجي	**مدة الزواج**					
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	8.535	3	2.845	15.762	**.000**
	داخل المجموعات	56.132	311	.180		
	المجموع	64.667	314			
البعد العاطفي	بين المجموعات	3.348	3	1.116	3.544	**.015**
	داخل المجموعات	97.924	311	.315		
	المجموع	101.272	314			
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	1.782	3	.594	2.342	.073
	داخل المجموعات	78.864	311	.254		
	المجموع	80.646	314			
أبعاد التو افق الزواجي	**معايير اختيار الزوج**					
البعد	بين المجموعات	31.220	5	6.244	57.685	**.000**

الاجتماعي	داخل المجموعات	33.447	309	.108		
	المجموع	64.667	314			
البعد العاطفي	بين المجموعات	4.901	5	.980	3.143	**.009**
	داخل المجموعات	96.371	309	.312		
	المجموع	101.272	314			
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	1.942	5	.388	1.525	.182
	داخل المجموعات	78.704	309	.255		
	المجموع	80.646	314			

***يوجد فروق بين المجموعات**

وحسب متغير الفارق العمري بين الزوجين، يظهر من نتائج الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفارق العمري والبعد الاجتماعي والبعد العاطفي للتوافق، حيث يتبيّن من الجدول بأن قيمة F هي (25.792) بدرجة حرية (2، 312) للبعد الاجتماعي للتوافق الزواجي كانت دالة احصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة احصائية في البعد الاجتماعي للتوافق الزواجي تعزى للفارق العمري بين الزوجين. أما البعد العاطفي للتوافق الزواجي فكانت قيمة F هي (4.715) بدرجة حرية (2، 312) بمستوى دلالة (0.010) وهو أقل من مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وهذا يدل على أن هنالك فروق ذات دلالة احصائية في البعد العاطفي تعزى للفارق العمري بين الزوجين.

ولمعرفة مصدر الفروق بين فئات الفارق العمري للزوجين في أبعاد التوافق الزواجي فقد تم الاعتماد على اختبار شيفيه البعدي (***Scheffe post hoc***) حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البعد الاجتماعي للتوافق الزواجي بين فئات الفارق العمري لصالح الفارق العمري (5-10) سنوات ثم إلى فئة أقل من 5 سنوات ثم 11 سنة فأكثر؛ ويمكن أن يعزى ذلك بأن الزوجين اللذين بينهما فارق عمري متوسط (5-10) سنوات أكثر توافقاً في البعد الاجتماعي من الفئات العمرية الأقل والأعلى، ويمكن تفسير ذلك بأن التقارب والتباعد العمري الواضحين يقللان الاتفاق بين الزوجين في احتواء شؤونهما الاجتماعية بسبب الهوة العمرية الثقافية، حيث أن الفارق العمري القليل يجعلهما من نفس الجيل مما يزيد من احتمالية الاختلاف بينهما كما أن الفارق العمري الكبير يجعلهما من جيلين مختلفين مما يزيد البون الاجتماعي وعليه فإن الفارق المعتدل هو الأفضل والأنسب لتحقيق التوافق. كما أظهرت النتائج أيضًا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البعد العاطفي للتوافق الزواجي لصالح الفارق العمري 11 سنة فأكثر ثم (5-10) سنوات ثم فئة أقل من 5 سنوات، ويعزى ذلك إلى أن التناغم العاطفي وما يرافقه من مشاعر الحبّ والمودة ربما يتحقق عندما يكون الزوج أكبر من الزوجة وقادرًا على احتوائها.

وفيما يتعلق بمتغير مدة الزواج أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مدة الزواج وبعد التوافق الاجتماعي وبعد التوافق العاطفي حيث يظهر من الجدول بأن قيمة F هي (15.762) بدرجة حرية (3، 311) للبعد الاجتماعي للتوافق الزواجي وكانت دالة احصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وعليه توجد فروق ذات دلالة احصائية في البعد الاجتماعي للتوافق الزواجي تعزى لمدة الزواج. أما البعد العاطفي للتوافق الزواجي فكانت قيمة F هي (3.544) بدرجة حرية (3، 311) بمستوى دلالة (0.015) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية في البعد العاطفي للتوافق الزواجي تعزى لمدة الزواج. في حين أنه لا توجد فروق ذات دلال إحصائية للبعد الاقتصادي للتوافق الزواجي حسب مدة الزواج.

ولمعرفة مصدر الفروق بين فئات مدة الزواج في أبعاد التوافق الزواجي فقد تم الاعتماد على اختبار شيفيه البعدي (***Scheffe post hoc***) حيث أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البعد الاجتماعي للتوافق الزواجي بين فئات مدة الزواج التالية (أقل من خمس سنوات و5-10 سنوات و10-15 سنة وأكثر من 11 سنة) لصالح المدة الأقل (أقل من 5 سنوات)، حيث تكون نظرة الزوجة أكثر تفاؤلاً في بداية الزواج ومتحمسة لإنجاح مؤسسة الأسرة مما يجعلها تعتقد أنها متوافقة اجتماعيًا. وكما أظهرت النتائج السابقة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البعد العاطفي للتوافق الزواجي بين فئة مدة الزواج أقل من 5 سنوات، ولا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التوافق العاطفي والفترات الزمنية الأخرى للزواج، مما يمكن تفسيره بوجود الشغف والحب والاهتمام، وارتفاع التوقعات العاطفية بين الأزواج في السنوات الأولى للزواج، حيث ان الحياة الزوجية تكون في بداياتها والمشاكل لم تتعمق بعد. وهذا يختلف مع (الحويلة، 2021؛ الليثي و الفقي، 2020) حيث أن الأزواج الذين تكون مدة زواجهم أكثر، يحققون درجات أعلى في التوافق الزواجي ممن لديهم سنوات أقل، وتختلف أيضًا مع (رحمين و بلمان ، 2023؛ بوكايس، 2023) في عدم وجود علاقة بين مدة الزواج والتوافق الزواجي.

أما بالنسبة لمتغير معايير اختيار الزوج، أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية في البعد الاجتماعي والبعد العاطفي للتوافق الزواجي ومعيار اختيار الزوج، حيث لوحظ أن قيمة F هي (57.685) بدرجة حرية (5، 309) للبعد الاجتماعي للتوافق الزواجي و كانت دالة احصائيًا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما البعد العاطفي للتوافق الزواجي فكانت قيمة F هي (3.143) بدرجة حرية (5، 309) بمستوى دلالة (0.000) في حين أنه لا توجد فروق ذات

دلالة إحصائية للبعد الاقتصادي للتوافق الزواجي حسب معايير اختيار الزوج.

ولمعرفة مصدر الفروق بين فئات معايير اختيار الزوج في أبعاد التوافق الزواجي فقد تم الاعتماد على اختبار شيفيه البعدي (***Scheffe post hoc***) وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البعد الاجتماعي للتوافق الزواجي بين فئات معايير اختيار الزوج ويعزى مصدر الفروق الى فئة معيار اختيار الزوج على أساس وضعه الاقتصادي ثم صلة القرابة ثم الالتزام الديني ثم سمعة العائلة ثم سمعته الشخصية ثم وضعه الاجتماعي، ويعزى ذلك إلى أن الوضع الاقتصادي للزوج أحد أهم معايير اختيار الزوج كونه يعد حجر الزاوية في بناء العلاقة الزواجية وتلبية احتياجاتها المعيشية، ثم تأتي المعايير الأخرى تباعًا وهذا يختلف مع (الميساوي، 2021) التي أظهرت أن الاختيار على أساس الدين هو الأكثر أهمية في المجتمعات العربية والإسلامية ثم تأتي باقي المعايير. وتختلف هذه النتيجة مع (Mathew & Kumar, 2020) التي أظهرت أهمية الاختيار على أساس الوضع الاجتماعي للزوج مقارنة بباقي المعايير.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في البعد العاطفي للتوافق الزواجي لفئات معايير اختيار الزوج لصالح السمات الشخصية ثم وضعه الاقتصادي فقط، ويعزى ذلك إلى أن التناغم بين الزوجين في الجوانب الشخصية يخلق أرضية وتقارب بينهما مما ينعكس إيجابًا على توافقهما العاطفي.

الاستنتاجات:

في ضوء النتائج السابقة تبيّن أن الزوجات الليبيات في مدينة طرابلس، كنّ أكثر توافقًا مع أزواجهنّ في البعد الاجتماعي وتحديدًا في التشارك في الحوار حول مختلف القضايا واحترام أزواجهنّ لهنّ؛ وذلك لأن الأسرة الليبية بالرّغم من كونها أسرة يغلب عليها نمط الأسرة النواة، إلا أنها لازالت تقليدية في علاقاتها وتفاعل أفرادها وتماسكهم وهذا يتماهى مع السياق الثقافي للمجتمع الليبي. وأظهرت النتائج أن التوافق الزواجي في بعده العاطفي، جاء متوسطًا. وجاءت الزوجات الليبيات أقلّ توافقًا في البعد الاقتصادي، ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع الأوضاع الاقتصادية وصعوبتها، وارتفاع تكاليف المعيشة في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي التي يشهدها المجتمع الليبي منذ ثورة الربيع العربي. وترى الدراسة أن وجود أيّ بعد من أبعاد التوافق الزواجي بأيّ درجة كانت، من شأنه أن يساعد الزوجات الليبيات والأسرة الليبية على مواجهة الظروف السياسية، والأمنية، والاقتصادية الصعبة التي يعيشها المجتمع الليبي منذ العام 2011. ومن شأنه أيضًا أن يخفف من وطأة هذه الظروف عليهن وعلى أسرهنّ.

وأظهرت النتائج أن الزوجات الليبيات اللواتي ينتمين إلى أسر نواة، كنّ أكثر توافقًا في البعدين الاجتماعي، والبعد العاطفي من اللواتي ينتمين إلى أسر ممتدة، وهذا يؤكد زيادة التوافق الزواجي في الأسرة صغيرة الحجم، حيث أنه كلّما قلّ عدد الأفراد، كلما ركّز الزوجان (الأنا) و (الآخر) أكثر على أداء ادوارهما تجاه بعضهما البعض، وعلى تتام التفاعلات بينهما وفق نسق المعاني السائد، وهذا بدوره يزيد من الاشباعات ومن اتّساق التوقعات التي تنعكس بدورها على استقرار النسق الزواجي وتوازنه.

وعلى صعيد آخر، تبيّن أن الزوجات الليبيات اللواتي تزوجن زواجًا تقليديًا، كنّ أكثر توافقًا مع أزواجهنّ في البعد الاجتماعي من اللواتي تزوجنّ على أساس شخصيّ، مما يؤكد على أن النسق الزواجي ونسق الفعل الثنائي يستند أساسًا إلى القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي ويتماهى معها. وكانت الزوجات اللواتي اخترن أزواجهنّ دون تدخل الأهل وعلى أساس شخصيّ أكثر توافقًا مع أزواجهنّ في البعد الاقتصادي؛ وهذا يعزز فكرة أن الأسرة الليبية لازالت تعدّ وحدة وظيفية تسهم بشكل أساسي في تحقيق وظائف في العديد من النواحي وخاصة الاقتصادية منها.

وتبيّن من النتائج أن أفضل توافق زواجي يتحقق للزوجة الليبية هو في البعدين الاجتماعي، والبعد العاطفي للزوجات اللواتي مضى على زواجهن أقل فترة زمنية وهي (أقل من 5 سنوات)؛ حيث تكون الزوجات حديثات العهد بالزواج أكثر حماسًا لإنجاح الرابطة الزواجية، وأكثر اهتمامًا بالتفاوض وتحقيق الإشباعات، والتزامًا بموائمة التوقعات. وتكون الأدوار الاجتماعية لديهنّ ولدى أزواجهنّ أكثر وضوحًا في السنوات الأولى، مما يسهم في تشكيل فهم مشترك لحياتهما في بداية تشكل النسق الزواجي. وغالبًا ما يعمل الزوجان معًا في بداية حياتهما (أكثر من أي فترة أخرى) على موائمة أهدافهما الشخصية في ضوء قيم المجتمع وثقافته. ويمكن أن يتعرض التوافق الزواجي لحالة من التراجع عندما تزيد مدة الزواج وهذا يحدث عندما يتراجع مستوى ما يبذله الزوجان من جهود لتحقيق التفاهم والتفاوض وإشباع الحاجات يتغير مع مرور الزمن وطول مدة الزواج.

وكان التوافق الزواجي في بعده الاجتماعي أكثر وضوحًا لدى الزوجات اللواتي كان الفارق العمري بينهن وبين أزواجهنّ متوسطًا (5-10) سنوات، حيث أنه كلما كان التقارب العمري بين الزوجين متوسطًا كانت فرص التوافق الزواجي أعلى، فالتباعد العمري الواضح، يزيد من التّضاد في التوقعات ويقلل من استقرار النسق الزواجي. أما بالنسبة للزوجات الليبيات اللواتي قمن باختيار أزواجهنّ على أساس الوضع الاقتصادي للزوج، كنّ أكثر توافقًا في البعد الاجتماعي من بقية الزوجات اللواتي اخترن أزواجهن تبعًا لأسس أخرى، وذلك لأهمية الوضع الاقتصادي في سد احتياجات الأسرة وإشباعها في ظل تحدّيات اقتصادية صعبة تعيشها الأسرة الليبية.

وبالاستناد إلى النتائج السابقة؛ يظهر أن الزوجة الليبية ما زالت تعيش أبعادًا من التوافق في النسق الزواجي، رغم الظروف السياسية والمجتمعية

الصعبة، وأن العوامل التي تزيد من هذا التوافق أو تقللّ منه، هي عوامل اجتماعية داخلية (نوع الأسرة، ونوع الزواج ، ومدة الزواج، ومعايير اختيار الزوج) وليست سياسية أو أمنية. ولايمكن إغفال حقيقة إمكانية تعرض التوافق الزواجي لدى الزوجات الليبيات للتغيّر والتبدّل مستقبلًا في ضوء المزيد من التغيرات التي من الممكن أن تطرأ على المجتمع الليبي سواء كانت؛ اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية باعتبار أن النسق الزواجي، نسق فرعي ضمن البناء الاجتماعي الأوسع، يسعى إلى تحقيق التوازن والاستقرار، ومن خلال تكيّف الزوجين مع بيئتهما الاجتماعية، وقيامهما بالتفاعلات التي تشبع احتياجاتهما وتحقق التوازن والاستقرار لهذا النسق تحت أيّ ظروف، مع بقاء الأمل في أن تستقر الأوضاع السياسية ويتحقق الأمن من جديد.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- تنظيم دورات توعية وتثقيف للمقبلين على الزواج ذكورًا وإناثًا حول مؤسسة الزواج وأهميتها، وكافة ما يتعلق بمعايير اختيار الشريك وفق أسس تكفل تحقيق التوافق الزواجي.
- حث مؤسسات المجتمع المدني الليبية المعنية بقضايا الأسرة على تبني برامج تثقيف وحوار تُعنى بتعزيز مهارات التواصل بين الأزواج في مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية والجنسية والعاطفية لأهميتها في تحقيق التوافق الزواجي.
- توجيه مؤسسات الإعلام الليبية ووسائل التواصل الاجتماعي نحو عقد برامج إعلامية تعنى بقضايا الأسرة والتوافق الزواجي وأسس تعزيزه.
- إجراء المزيد من الدراسات العلمية حول علاقة التوافق الزواجي في الأسرة الليبية الحضرية بمتغيرات مستجدة تتمثل بالظروف السياسية التي تعيشها ليبيا.

المصادروالمراجع

أبو فرحة، ر. (2018). *المعتقدات الخاطئة عن الزواج وعلاقتها بالرضا عن الحياة الزوجية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

الحوراني، م. (2008). *النظرية المعاصرة في علم الاجتماع – التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظفية والصراع*. (ط1). عمان: دار مجدلاوي.

الحويلة، أ. (2021). التوافق الزواجي لدى عينة من الزوجات الكويتيات. *مجلة دمشق*، 1(36)،331-364.

الراشد، ش. (2016). التوافق الزواجي. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، 1(56).

الشريف، ل. (2012). سوء التوافق الجنسي وعلاقته بالتوافق الزواجي. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، 1(34).

العمر، م. (2022). *نظريات مستحدثة في علم الاجتماع*. (ط1). عمّان: دار الشروق.

الكباريتي، م. (2019). *المشكلات الزوجية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى مراجعي مراكز الإصلاح الأسري في عمان*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

الكراتي، و. م. (2018). التوافق الزواجي وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية. *مجلة العلوم الإنسانية والعلمية*، 5، 1-18.

الليثي، هـ، والفقي، م. (2020). التوافق الزواجي وعلاقته بأداء الأسرة لأدوارها الأسرية دراسة ميدانية بإحدى قرى محافظة الغربية. *مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية*، 11(13)، 869-877.

المعطي، ع. أ. (1981). *اتجاهات نظرية في علم الاجتماع*. الكويت: عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الميساوي، م. ع. (2021). الالتزام الديني من محددات التوافق الزواجي لدى عينة من الأزواج الليبيين المقيمين بمصر/ القاهرة. *مجلة بحوث*، 1(10)، 90-135.

الهنائية، م. ب. (2013). *بعض العوامل المسهمة في سوء التوافق الزواجي كما يدركها القائمون على لجان التوافق والمصالحة وبعض المترددين عليها في محافظة مسقط*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نزوي، سلطنة عُمان.

بوكايس، أ. (2023). دور طريقة اختيار الشريك ومدة الزواج في التوافق الزواجي. *مجلة الوقاية والارغومنيا*، 17(1)، 88-110.

رحمين، أ. وبلمان، ف. (2023). التوافق الزواجي وعلاقنه بصراع الأدوار في ضوء التغير الاجتماعي والثقافي. *مجلة دراسات في سكيولوجيا الإنحراف*، 1(8)، 119-138.

حلوش، م. (2020). دور التواصل الزواجي في تحقيق التوافق الزواجي ومعالجة المشكلات الأسرية. *مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية*، 12، 79-100.

سعدا، م. والخوري، م. (2022). درجة التوافق الزواجي لدى العاملات وغير العاملات في الزبداني وبلودان بمحافظة ريف دمشق في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس*، 18(3)، 232-279.

صافي، ع. ك. وجلطي، ب. (2023). المستوى التعليمي وأثره في تحقيق التوافق الزواجي. *مجلة دراسات نفسية وتربوية*، 16(2)، 10-20.

صلاحي، م. (2015). اتجاهات الأزواج نحو التوافق الزواجي. *مجلة العلوم الانسانية – قسطنطينة*، 731-749.

محمد، ن. ج. (2018). التغيرات الاجتماعية على المجتمع الليبي وتداعياتها على الأسرة الليبية. *مجلة البحث العلمي في الآداب*، 19(3)، 1-19. doi:https://doi.org/10.21608/jssa.2018.12628.

مشعل، ر. (2016). التوافق الزواجي وعلاقته بالعنف الأسري: دراسة ميدانية مقارنة بين مصر والسعودية. *مجلة بحوث التربية النوعية*، 42، 249-291.

المجالي. م. (2022). الأبعاد المؤثرة في توافق منظومة الأسرة الأردنية في ضوء مفاهيم النظريات النفسية للإرشاد الأسري دراسة إرشادية - سوسيولوجية. *الجمعية العلمية لكليات التربية في الجامعات العربية*، 17(1).

مصلحة الإحصاء والتعداد. (2021). *تقدير السكان الليبيين حسب المناطق لسنة 2021*، ليبيا https://bsc.ly/

مناني، ن. و ونوغي، ف. (2013). عوامل سوء التوافق الزواجي. *مجلة علوم الإنسان والمجتمع*، 2(6)، 235-255.

جان، ن. (2016). الرضا الزواجي وعلاقته بالتواصل العاطفي وعدد سنوات الزواج والمرحلة العمرية للأبناء. *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، 5(9) 424-462.

نعيم، م. أ. (2017). *التوافق الزواجي وعلاقته بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي في ضوء بعض المتغيرات لدى العاملات في منطقة حيفا*، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، الأردن. https://www.aau.edu.jo/ar/node/2789

وزين، ف. وعريبي، أ. (2023). *التوافق الزواجي وعلاقته بالاستقرار الزواجي*، رسالة ماجستير، جامعة يحي فارس، الجزائر..

References

Abdulmajid, M. (2019). The evolution of the Libyan family in a time of revolution: Implications for policy and practice. *Journal of Libyan Studies, 2*(50), 215-230.

Abreu-Afonso, J., Ramos, M., Queiroz-Garcia, I., & Leal, I. (2022). How couple's relationship lasts over time? A model for marital satisfaction. *Psychological Reports, 125*(3), 1601–1627. https://doi.org/10.1177/00332941211000651

Ahmadnia, E., Ziaei, T., Yunesian, M., Haseli, A., Nazari, A., & Keramat, A. (2023). Sexual compatibility and its associated factors among heterosexual couples: A systematic review. *Sexual and Relationship Therapy, 38*(4).

Browne, K. (2020). *An introduction to sociology* (5th ed.). Polity Press.

Eljarh, M. (2016). Libya: From Arab Spring to failed state. *Mediterranean Politics, 1*(21).

Gottman, J. M. (1999). *The marriage clinic: A scientifically-based marital therapy*. W.W. Norton & Company.

Johnson, R., & Bradbury, T. (2020). Marital compatibility and long-term satisfaction: A meta-analysis. *Journal of Marriage and Family, 3*(82), 789-805.

Jones, A., & Lee, C. (2019). Beyond compatibility: Exploring factors influencing marital success. *Journal of Relationship Research, 4*(45), 532-548.

Karimi, R., Bakhtiyari, M., & Masjedi Arani, A. (2019, June 15). Protective factors of marital stability in long-term marriage globally: A systematic review. *Epidemiol Health, 41*.

Khader, A. (2015). Modernizing patriarchy: Family law, gender, and development in Libya. In *Gender in the Middle East and North Africa: Contemporary Issues and Challenges* (pp. 157-174). Routledge.

Mathew, A., & Kumar, A. (2020). An exploration of domains of compatibility in marriage. *10*, 48-65. https://www.researchgate.net/publication/352119229

McQuinn, B. D. (2017). The long road to democratic transition in Libya. *International Political Science Review, 3*(38), 282-298.

Nekoolaltak, M., Keshavarz, Z., Simbar, M., Nazari, A., & Baghestani, A. R. (2019). Sexual compatibility among Iranian couples: A qualitative study. *Sexual and Relationship Therapy, 34*(1).

Parsons, T. (1955). *Family, socialization, and interaction process*. Free Press.

Santos, J. R. A. (1999). Cronbach's alpha: A tool for assessing the reliability of scales. *Journal of Extension, 2*(37), 1-5.

Smith, J. K., Adams, L. M., & Davis, P. R. (2018). Communication patterns and marital compatibility: A longitudinal study. *2*(34), 201-215.